

القانون التجاري

دراسة مقارنة

في الأعمال التجارية والتاجر
والمتجر والعقود التجارية

الأستاذ الدكتور

أكرم ياملكي

رئيس قسم القانون الخاص
جامعة عمان العربية للدراسات العليا



الفهرس

13.....	استهلال الطبعة الأولى
14.....	استهلال الطبعة الثانية
15.....	القدمة

القسم الأول الأعمال التجارية

48.....	الفصل الأول: الأعمال التجارية بوجه عام
	الفرع الأول: الأعمال التجارية وفقاً للمفهومين الشخصي والموضوعي للقانون التجاري
48.....	الفرع الثاني: تعريف أو تعداد الأعمال التجارية
49.....	الفرع الثالث: معيار العمل التجاري
50.....	أولاً: نظرية السبب
50.....	ثانياً: نظرية الحرفة
51.....	ثالثاً: نظرية المشروع
52.....	رابعاً: نظرية المضاربة
53.....	خامساً: نظرية التداول
55.....	الفصل الثاني: الأعمال التجارية في قانون التجارة الأردني
55.....	الفرع الأول: تحديد الأعمال التجارية في القانون الأردني
57.....	الفرع الثاني: تقسيمات الأعمال التجارية في القانون الأردني
60.....	أولاً: الأعمال التجارية الأصلية
103.....	ثانياً: الأعمال التجارية التبعية
105.....	ثالثاً: الأعمال المختلطة
108.....	الفصل الثالث: الأعمال غير التجارية وأهمية تمييز الأعمال التجارية عنها
108.....	الفرع الأول: ماهية الأعمال غير التجارية
109.....	الفرع الثاني: أهمية تمييز الأعمال التجارية عن الأعمال غير التجارية
109.....	أولاً: من حيث الاختصاص القضائي

110.....	ثانياً: من حيث الإثبات
112.....	ثالثاً: من حيث أجل الوفاء والمعاملة القضائية
112.....	رابعاً: من حيث التضامن السلبي
114.....	خامساً: من حيث عدم مجانية العمل التجاري
114.....	سادساً: من حيث الفوائد
118.....	سابعاً: من حيث اكتساب صفة التاجر
118.....	ثامناً: من حيث الأهلية
118.....	تاسعاً: من حيث الأحكام الخاصة بالعقود المسماة
119.....	عاشراً: من حيث الإفلاس
119.....	حادي عشر: من حيث النفاذ المعجل
120.....	ثاني عشر: من حيث تقادم الدعوى

القسم الثاني

التجار

124.....	الفصل الأول: اكتساب صفة التاجر والتمييز بين التجار وغير التجار
124.....	الفرع الأول: كيفية اكتساب الشخص صفة التاجر
125.....	أولاً: شرط الأهلية
139.....	ثانياً: شرط الاحتراف
144.....	الفرع الثاني: أهمية التمييز بين التجار وغير التجار
144.....	أولاً: من حيث سريان قرينة التجارية
145.....	ثانياً: من حيث مسك الدفاتر التجارية
145.....	ثالثاً: من حيث اتخاذ عنوان تجاري
145.....	رابعاً: من حيث التسجيل في سجل التجارة
146.....	خامساً: من حيث الخضوع لنظام الإفلاس والصلح الواقي منه
146.....	سادساً: من حيث الانتساب إلى غرفة التجارة
147.....	الفصل الثاني: واجبات التاجر
147.....	الفرع الأول: مسك الدفاتر التجارية
148.....	أولاً: الدفاتر الإلزامية والاختيارية

151.....	ثانياً: كيفية مسك الدفاتر التجارية وحفظها
152.....	ثالثاً: الاطلاع على الدفاتر التجارية
153.....	رابعاً: حجية الدفاتر التجارية في الإثبات
156.....	الفرع الثاني: اتخاذ عنوان تجاري
157.....	أولاً: عناصر العنوان التجاري
165.....	ثانياً: تسجيل العنوان التجاري
167.....	ثالثاً: التصرف في العنوان التجاري
167.....	الفرع الثالث: التسجيل في سجل التجارة
167.....	أولاً: تعريف سجل التجارة
170.....	ثانياً: وظائف سجل التجارة الأردني
173.....	ثالثاً: تنظيم سجل التجارة الأردني
175.....	رابعاً: شروط التسجيل وإجراءاته
177.....	خامساً: الخلافات المتعلقة بالتسجيل
178.....	سادساً: جزاء تخلف التاجر عن القيد وعن عدم الإشارة إليه في محرراته
178.....	الفرع الرابع: الامتناع عن المنافسة غير المشروعة
182.....	أولاً: الأحكام الخاصة في التشريع التجاري
184.....	ثانياً: الأحكام العامة في القانون المدني

القسم الثالث

التجر

194.....	الفصل الأول: مكونات المتجر
194.....	الفرع الأول: العناصر المادية
195.....	أولاً: العدد الصناعية
196.....	ثانياً: الأثاث التجاري
196.....	ثالثاً: البضائع
196.....	الفرع الثاني: العناصر غير المادية أو المعنوية
196.....	أولاً: الزبائن
198.....	ثانياً: الاسم

200.....	ثالثاً: الشعار
200.....	رابعاً: العلامات الفارقة
201.....	خامساً: البراءات
201.....	سادساً: الرسوم والنماذج
202.....	سابعاً: الإجازات
202.....	ثامناً: حق الإيجار
205.....	الفصل الثاني: التكييف القانوني للمتجر
205.....	الفرع الأول: نظرية المجموع القانوني
206.....	الفرع الثاني: نظرية المجموع الفعلي أو الواقعي
206.....	الفرع الثالث: نظرية المال المنقول غير المادي

القسم الرابع العقود التجارية

213.....	الفصل الأول: عقد الرهن التجاري
216.....	الفرع الأول: إنشاء الرهن التجاري
219.....	أولاً: رهن السند الاسمي
219.....	ثانياً: رهن السند لأمر
222.....	ثالثاً: رهن الديون العادية
225.....	رابعاً: رهن السفن
226.....	خامساً: رهن المركبات
227.....	سادساً: رهن الطائرات
227.....	الفرع الثاني: آثار الرهن التجاري
230.....	الفرع الثالث: انقضاء الرهن التجاري
233.....	الفصل الثاني: عقد النقل
236.....	الفرع الأول: نقل الأشخاص
236.....	أولاً: في انعقاد العقد
237.....	ثانياً: التزامات الراكب وحقوقه
242.....	ثالثاً: التزامات الناقل وحقوقه

245.....	الفرع الثاني: نقل الأشياء
245.....	أولاً: في انعقاد العقد
247.....	ثانياً: التزامات المرسل وحقوقه
250.....	ثالثاً: التزامات الناقل وحقوقه
257.....	رابعاً: حق الناقل في الحصول على أجره ومستحققاته
258.....	خامساً: التزامات المرسل إليه وحقوقه
259.....	الفرع الثالث: مسؤولية الناقل
259.....	أولاً: في نقل الأشخاص
262.....	ثانياً: في نقل الأشياء
265.....	الفصل الثالث: الوكالة التجارية والوكالة بالعمولة
267.....	الفرع الأول: الوكالة التجارية
267.....	أولاً: انعقاد الوكالة
268.....	ثانياً: تخصيص الوكالة وتعميمها
269.....	ثالثاً: التزامات الوكيل وحقوقه
272.....	رابعاً: التزامات الموكل وحقوقه
274.....	خامساً: آثار الوكالة بالنسبة للغير
276.....	سادساً: الوكيل الممثل التجاري
277.....	سابعاً: انتهاء الوكالة
279.....	الفرع الثاني: الوكالة بالعمولة
280.....	أولاً: انعقاد الوكالة بالعمولة
280.....	ثانياً: تنظيم مهنة الوكالة بالعمولة
287.....	ثالثاً: التزامات الموكل وحقوقه
287.....	رابعاً: آثار الوكالة بالعمولة بالنسبة للغير
288.....	خامساً: انتهاء الوكالة بالعمولة
289.....	سادساً: الوكالة بالعمولة بالنقل
291.....	الفصل الرابع: السمسرة أو الدلالة
291.....	الفرع الأول: تعريف السمسرة أو الدلالة

293.....	الفرع الثاني: انعقاد السمسرة
294.....	الفرع الثالث: التزامات السمسار وحقوقه
297.....	الفرع الرابع: التزامات الطرف المتعاقد مع السمسار وحقوقه
298.....	الفرع الخامس: انقضاء عقد السمسرة
298.....	الفرع السادس: السمسرة في أسواق الأوراق المالية
299.....	الفصل الخامس: الحساب الجاري
301.....	الفرع الأول: تعريف الحساب الجاري
301.....	الفرع الثاني: المحل في عقد الحساب الجاري
302.....	أولاً: في وجود الحق أو الدين
302.....	ثانياً: في تعيين الحق أو الدين
303.....	ثالثاً: في قابلية محل العقد للتعامل
304.....	رابعاً: في تماثل طبيعة الدفعات
305.....	خامساً: في تسليم الدفعة على سبيل التملك
307.....	سادساً: في تبادل الدفعات
308.....	سابعاً: في تداخل الدفعات
308.....	الفرع الثالث: السبب في عقد الحساب الجاري
309.....	الفرع الرابع: آثار الحساب الجاري
314.....	الفرع الخامس: انتهاء الحساب الجاري
317.....	المراجع